معالم المنهج النقدي في تفسير الإمام الرسعني

إعداد

د. عبدالله بن حسين العمودي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بجامعة تبوك

من ٣٦٢٥ إلى ٣٦٧٨

ملخص البحث

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوعًا من أهم موضوعات أصول التفسير وهو نقد التفسير؛ إذ به تتمايز الأقوال المقبولة من المردودة، ويتبين المعنى الصحيح للآيات الكريمة وفق الأسس والأصول العلمية.

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن معالم المنهج النقدي في تفسير «رموز الكنوز في تفسير العزيز» للإمام عبدالرازق الرسعني (ت٦٦١هـ)، الذي يُعد مرجعًا مهمًا من مراجع علم التفسير، ومؤلفه من أهل الرسوخ والتحقيق والتمكن العلمي، وقد اجتهد في تحرير تفسيره وتدقيقه بصورة ظاهرة، وكان الجانب النقدي أحد الجوانب التي تميز بها؛ لذا أردت من خلال هذه الدراسة بيان الأساليب التي سار عليها في نقده، وإيضاح صيغ النقد التي استخدمها، وإبراز الأسس التي استند إليها في نقده، والمجالات التي تناولها بالنقد في ثنايا تفسيره، وفي الخاتمة ذكرت أهم نتائج البحث وتوصياته.

كلمات مفتاحية: منهج، نقد، تفسير، رسعني.

* * * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما ينبغي لجلاله وكماله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وأشهد أن نبينا محمدًا عبده ورسوله خيرته من خلقه وصفوة رسله وأنبيائه، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم لقائه.

أمَّا بعد: فلقد حظي علم التفسير بعناية أهل العلم العناية الكبيرة؛ لتعلقه بأصل الهداية والتشريع: القرآن الكريم، وظهرت آثار تلك العناية من خلال كثرة مؤلفات التفسير المطبوعة والمخطوطة، وتعددت طرائق العلماء واتجاهاتهم في تفسيرهم للقرآن، فمنهم من اعتنى بجانب الرواية دون الاهتمام بالدراية، فأورد الروايات وذكر الأقوال دون تمييز للصحيح من الضعيف ولا للمقبول من المردود، فيما عُني أئمة التفسير المُحرِّرين بالجمع بين جانبي الرواية والدراية، وتميزت مؤلفاتهم بعرض الأقوال ومناقشتها ونقدها نقدًا علميًا، وكان من بين هؤلاء العلماء الفضلاء النجباء: الإمام عبدالرازق الرَّسعني (ت٦٦١هـ)، الذي تميز تفسيره بالجمع بين الرواية والدراية، مع حسن التقرير وجودة التحرير، والمناقشة والنقد.

ولأهمية جانب النقد وأثره الكبير في علم التفسير، وللقيمة العلمية التي تميز بها تفسير الإمام الرسعني؛ عزمت –مستعينًا بالله تعالى– على دراسة معالم المنهج النقدي في تفسيره، وذلك ببيان أساليبه التي سار عليها، وإيضاح صيغ النقد التي استخدمها، وإبراز الأسس التي استند إليها في نقده، والمجالات التي تناولها بالنقد مقرونة بالمثال.

أهمية البحث:

١– في الوقوف على مناهج أئمة التفسير ومعرفة طرائقهم في النقد والأسس التي استندوا عليها والمجالات التي تناولوها بالنقد تنمية لمَلَكة القراءة الناقدة لدى الباحث في علم التفسير، وبذلك يكتسب طالب العلم قدرة على فهم أقوال المفسرين وسبرها بصورة صحيحة.

٢- القيمة العلمية لتفسير «رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز»، كما سيأتي الإشارة إليها.

٣- أن الإمام الرسعني من أئمة أهل السنة والجماعة الذين كان لهم جهد واضح في تقرير اعتقاد سلف الأمة الصالح والرد على مخالفيهم بالدليل والتعليل.

٤- تميز الإمام الرسعني في الجانب النقدي، وظهور شخصيته الناقدة في عرضه ومناقشته.

أهداف البحث:

١- بيان الأساليب التي سار عليها الإمام الرسعني في نقده.

٢- إيضاح صيغ النقد التي استخدمها.

٣- إبراز أسس النقد التي استند إليها.

٤- معرفة المجالات التي تناولها بالنقد.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن أسلك في إعداده المنهج الاستقرائي والوصفي، وفق ما يلي:

أولاً: التمهيد، وتضمن دراسة موجزة للتعريف بالإمام الرسعني، وبتفسيره «رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز».

ثانيًا: ترتيب الأساليب التي سار عليها الإمام الرسعني في نقده، والصيغ التي استخدمها، والأسس التي استند إليها في نقده، والمجالات التي تناولها بالنقد بحسب الأكثر ورودًا فالأقل.

ثالثًا: اكتفيت بمثالٍ واحد لكل عنصر من عناصر البحث، مع الإشارة إلى بقية الأمثلة.

رابعًا: عند ذكر الأسس التي استند إليها الإمام الرسعني في نقده أذكر بعضًا ممَّن وافقه من أئمة التفسير في الاحتجاج بهذا الأساس والاعتماد عليه في الترجيح والنقد.

خطة البحث:

يشتمل البحث على الآتي:

المقدمة: وتتضمن بيان أهمية موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: ويتضمن التعريف بالإمام الرسعني وبتفسيره.

الفصل الأول: أساليب النقد وصيغه عند الرسعني، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أساليب النقد عند الرسعني.

المبحث الثاني: صيغ النقد عند الرسعني.

الفصل الثاني: أسس النقد ومجالاته عند الرسعني، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أسس النقد عند الرسعني.

المبحث الثاني: مجالات النقد عند الرسعني

سائلاً الله تعالى أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يوفقنا لفهم كتابه الكريم والعمل به إنه سميع مجيب، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

* * * *

التمهيد
التعريف بالإمام الرسعني وبتفسيره

وفيه:

أولاً: التعريف بالإمام الرسعني، من خلال ما يلي:

١ـ اسمه ونسبه:

عبدالرازق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف بن أبي الهيجاء الرسعني[(١)]، يُكنى بأبي محمد، ويُلَّقب بعز الدين[(٢)].

٢ـ مولده ونشأته العلمية:

ولد سنة ٥٨٩هـ برأس عين[(٣)] ونشأ فيها وتلقى علومه الأولى، فقد حفظ القرآن على الشيخ مبارك الحرَّاني، وسمع الحديث من أبي المجد القزويني، وغيرهما، ثم ارتحل في طلب العلم قاصدًا بغداد سنة ٦٠٦هـ وسمع فيها من عبدالعزيز بن منينا، والداهري، وعمر بن كرم، وغيرهم. ثم رحل إلى دمشق سنة ٦٠٩هـ وقرأ فيها على أبي اليمن الكندي، وابن الحرستاني، والخضر بن كامل، والموفق بن قدامة، وغيرهم. وفي سنة ٦٢٣هـ رحل إلى الموصل وولي مشيخة دار الحديث فيها، وكانت له حرمة وافرة عند بدر الدين صاحب الموصل، إلى غير ذلك من رحلاته العلمية المتعددة التي تدل على وفرة علمه وعلو همته[(٤)].

---

(١) نسبةً إلى رأس عين، وهي مدينة كبيرة مشهورة من مدن الجزيرة بين حرَّان ونصيبين ودُنيسر، وتقع حاليًا في شمال محافظة الحسكة على الحدود السورية التركية. انظر: معجم البلدان (٣/١٣-١٤)، والموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على شبكة الإنترنت.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات (١٨/٢٤٨)، والذيل على طبقات الحنابلة (٤/٧٧)، وغاية النهاية في طبقات القُرَّاء (١/٣٤٦)، وطبقات المفسرين للداودي (١/٣٠٠)، وشذرات الذهب (٧/٥٢٩)، والأعلام (٣/٢٩٢).

(٣) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨٠)، وشذرات الذهب (٧/٥٢٩)، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص(٢٤٣)، والأعلام (٣/٢٩٢).

(٤) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨٠-٨١).

٣- شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ على عددٍ من أهل العلم المُبرزين، وكان لرحلاته العلمية المتعددة أثرها في كثرة شيوخه، فمن هؤلاء العلماء الذين أخذ عنهم:

١- عبد العزيز بن معالي بن غنيمة بن الحسن الأشناني المعروف بابن مَنِينا، أبو محمد، المتوفى سنة ٦١٢هـ[١].

٢- زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي البغدادي، أبو اليمن، تاج الدين، شيخ الحنفية، وشيخ القراءات، ومسند الشام، المتوفى سنة ٦١٣هـ[٢].

٣- عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الأنصاري الدمشقي المعروف بابن الحرستاني، أبو القاسم، جمال الدين، مسند الشام، المتوفى سنة ٦١٤هـ[٣].

٤- أحمد بن عبدالله بن عبدالصمد السلمي البغدادي، أبو القاسم، شمس الدين، المتوفى سنة ٦١٥هـ[٤].

٥- عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العُكْبَري، أبو البقاء، محب الدين، الإمام، العلاَّمة، النحوي، المتوفى سنة ٦١٦هـ[٥].

٦- عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجمَّاعيلي، أبو محمد، موفق الدين، الإمام، العلاَّمة، المجتهد، المتوفى سنة ٦٢٠هـ[٦].

وممَّن تتلمذ عليه:

١- المبارك بن أبي بكر بن حمدان الموصلي، أبو البركات، كمال الدين، المعروف بابن الشعار، المتوفى سنة ٦٥٤هـ[١].

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٣/٢٢)، وشذرات الذهب (٩٢/٧).

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٣٤/٢٢-٤١)، والوافي بالوفيات (٣٢/١٥-٣٣).

(٣) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٨٠/٢٢-٨٣)، وشذرات الذهب (١٠٨/٧-١٠٩).

(٤) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٨٤/٢٢-٨٥)، وشذرات الذهب (١١٣/٧).

(٥) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٩١/٢٢-٩٣)، وشذرات الذهب (١١٣/٧).

(٦) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٩١/٢٢-٩٣)، والذيل على طبقات الحنابلة (٢٨١/٣-٢٩٧).

٢- علي بن وهب بن مطيع القشيري، مجد الدين، توفي سنة ٦٦٧هـ[٢].

٣- محمد بن علي بن محمود المحمودي، أبو حامد، جمال الدين، شيخ دار الحديث النورية، المتوفى سنة ٦٨٠هـ[٣]

٤- محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المعروف بابن دقيق العيد، أبو الفتح، تقي الدين، الإمام، الفقيه، المُحدِّث، المتوفى سنة ٧٠٢هـ[٤].

٥- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدمياطي، أبو محمد، شرف الدين، الإمام، الحافظ، المتوفى سنة ٧٠٥هـ[٥].

٦- علي بن محمد بن ممدود بن جامع البندنيجي، أبو الحسن، المتوفى سنة ٦٣٧هـ[٦].

٤- مذهبه العقدي والفقهي:

أ- مذهبه العقدي:

كان الإمام الرسعني -رحمه الله- على معتقد أهل السُنَّة والجماعة، وقد قرَّرَ في مواضع كثيرة من تفسيره مذهبهم وردَّ على مخالفيهم بالدليل والتعليل، فمن ذلك: ردُّه على القدرية عند تفسير قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ...﴾ [النساء:١١٦]، حيث قال: «وفي هذه الآية دليلٌ على أن من مات على الإيمان من أهل الكبائر لا يُخَلَّد في النار، وبرهان قاطع على

(١) انظر: شذرات الذهب (٧/٤٦٠).

(٢) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨٢).

(٣) انظر: شذرات الذهب (٧/٦٤٣-٦٤٤).

(٤) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨٢).

(٥) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨٢)..

(٦) المصدر السابق.

بطلان ما انتحله القَدَرية من قولهم: لا يجوز أن يغفر الله الكبيرة، ولا أن يعفو عن المعاصي»[(١)].

ب- مذهبه الفقهي:

وأمَّا في الفروع فقد كان حنبلي المذهب وهذا ما نصَّ عليه أهل العلم الذين ترجموا له[(٢)]، وفي تفسيره مواضع متعددة تدل على ذلك، منها: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾ [آل عمران:٢٨]، حيث قال : «يُقال: تَقَيْتُه تُقَاةً وتُقَىً وتَقِيَّةً، والمعنى: إلاَّ أن تخشوا منهم أمرًا، تحتاجون معه إلى التَّقِيَّة، فتصانعوهم بألسنتكم، وتُفارقوهم بقلوبكم وأعمالكم، والتَّقِيَّة رخصة لا عزيمة، نَصَّ عليه إمامنا[(٣)] رحمة الله عليه قولاً، ودان به فعلاً في فتنة الاعتزال»[(٤)].

٥- مكانته العلمية:

تبوأ الإمام الرسعني مكانة رفيعة بين علماء عصره، وقد أثنى عليه من ترجموا له، وشهدوا له بالفضل والعلم، فهذا الإمام الذهبي يقول في ترجمته: «وكان شيخ الجزيرة في زمانه علمًا وفضلاً وجلالة»[(٥)].

---

(١) انظر: رموز الكنوز (٥٢٩/١)، (٥٣٣/٧). وينظر: رده على الجهمية (٢٩٩/١)، ورده على المعتزلة (٢٤٧/٢)، (٥٣٧/٨)، ورده على المرجئة (١٢٥/٦)، ورده على الرافضة (٥٨٥/٢)، والجزء المفقود ص(١٣٣، ٦٨٢، ٧٨٤).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات (٢٤٨/١٨)، والذيل على طبقات الحنابلة (٧٧/٤)، وطبقات المفسرين للسيوطي ص(٦٦)، وشذرات الذهب (٥٢٩/٧)، والأعلام (٢٩٢/٣).

(٣) المراد بذلك الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله حينما امتنع عن القول بخلق القرآن، وقصة ثباته في تلك الفتنة مشهورة ومدونة في كتب التراجم والسير.

(٤) انظر: رموز الكنوز (١٥٢/١). وينظر: (٤٢٣/١-٤٢٤، ٤٥٨-٤٥٩)، (٤٨٣/٢)، (١٥/٤، ٢٦٨)، (١٨٦/٥)، والجزء المفقود ص(١٨٤،٣١٧،٥٩٦).

(٥) انظر: العِبَر في خبر من غبر (٣٠٣/٣).

ويقول الإمام ابن كثير في حديثه عن وفيات (سنة ٦٦١هـ): «وممَّن تُوفِّي فيها من الأعيان: عبدالرزاق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف، عز الدين، أبو محمد الرَّسعني، المُحدِّث، المُفِّسر، سمع الكثير وحدَّث، وكان من الفضلاء الأدباء»[(١)].

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في ترجمته: «الفقيه، المُحدِّث، المُفسِّر، وكان فاضلاً في فنونٍ من العلم والأدب، ذا فصاحةٍ وحسن عبارة، وله نظمٌ حسن»[(٢)].

وعَدَّه الإمام ابن الجزري ضمن الأئمة القُرَّاء، فقال في ترجمته: «الإمام، العلاَّمة، المُحدِّث، المُفسِّر، المُقرئ، شيخ ديار بكر والجزيرة»[(٣)].

وأثنىٰ عليه الإمام السيوطي بقوله: «الإمام، الحافظ، المُفسِّر، عز الدين، أبو محمد الرسعني الحنبلي. وكان إمامًا، محدثًا، فقيهًا، أديبًا، شاعرًا، دينًا صالحًا»[(٤)].

٦- مؤلفاته:

ترك الإمام الرسعني مصنفات في فنون متنوعة تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه، وفيما يلي ذكر لمؤلفاته التي أشارت إليها كتب التراجم:

١- تفسير رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز[(٥)].

٢- مختصر الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي[(٦)].

٣- دُرَّة القارئ في الفرق بين الضاد والظاء[(١)].

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١٧/٤٥٠).

(٢) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٧٧-٨٣).

(٣) انظر: غاية النهاية في طبقات القُرَّاء (١/٣٤٦).

(٤) انظر: طبقات المفسرين ص(٦٦).

(٥) مطبوع في تسعة مجلدات من أول سورة آل عمران إلى نهاية سورة الناس، دراسة وتحقيق د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، ثم طُبِعَ الجزء الناقص من أوله في مجلد مستقل، والذي احتوىٰ المقدمة وسورة الفاتحة وسورة البقرة وصدر سورة آل عمران.

(٦) انظر: الأعلام (٣/٢٩٢)، ومعجم المؤلفين (٢/١٤٠).

٤- المنزع الصافي من المين في مصرع الإمام الشهيد أبي عبدالله الحسين المعروف بمصرع الحسين[٢].

٧- وفاته:

بعد حياة حافلة بالتعلم والتعليم والتصنيف والتأليف توفي الإمام الرسعني -رحمه الله- سنة ٦٦١هـ، وكانت وفاته بسنجار[٣]، وله من العمر اثنتان وسبعون سنة[٤].

ثانيًا: التعريف بتفسير الإمام الرسعني من خلال ما يلي:

١- منهجه:

أبان المؤلف عن منهجه الذي سلكه في تفسيره في مقدمة كتابه بقوله: «اجتهدتُ في تلخيصه من التكرار، وحرصتُ على تخليصه من الأكدار، وحميته من حكاية الأقوال التي يَنْفِرُ عنها لبُعْدها عن السامع، وتَمُجُّها نُبُوًّا عنها القلوب والمسامع، وصُنتُه عن الأحاديث الموضوعة، ونَزَّهتُهُ من الأقاصيص المصنوعة، وعزوتُ معظم أحاديثه إلى مسانيدها، واختزلتُ بعضها طلبًا للاختصار عن أسانيدها، وأفصحتُ بما صحَّ عند أهل الرسوخ أنه من باب الناسخ والمنسوخ، وأوضحتُ مواضع النزول وأسباب التنزيل، ورجَّحتُ من الأقوال ما ظهر لي رُجْحَانه بالدليل، ونَقَّبْتُ عن غوامض الكتاب العزيز بمبلغ علمي، وكشفتُ عن أسراره بحسب فهمي، وفَصَّلتُ مجمل الفقه عند آياته ببيان

---

(١) وقد أشار إليها الإمام الرسعني عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل:٥٨] بقوله:وهذا الموضع أحد المواضع السبعة التي جاءت في القرآن في هذا الباب، وقد ذكرتها في قصيدتي المسمَّاة «دُرَّة القارئ». انظر: رموز الكنوز (٤/٤٤)، والذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨١)، وغاية النهاية في طبقات القُرَّاء (١/٣٤٦)، والأعلام (٣/٢٩٢).

(٢) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨١)، والأعلام (٣/٢٩٢).

(٣) سنجار: مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة بينها وبين مدينة الموصل ٨٠كلم، وهي تقع في غرب محافظة نينوى شمال العراق. انظر: معجم البلدان (٣/٢٦٢)، والموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على شبكة الانترنت.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/١٤٥٣)، والذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨٣)، وطبقات المفسرين للسيوطي ص(٦٧)، وشذرات الذهب (٧/٥٣٠).

أحكامها المحكمة، وشَكَّلتُ مُهْمَل المعنى بعلاماته الفاتحة لأقفالها المُبْهمة، وحَلَلتُ شِكَالَ إشكَالِهِ بذكر أَشكَالِهِ المفُهمة، وجمعتُ فيه من نُكَتِ الإعراب طَرَفًا، وأودَعتُهُ من علم البيان طُرَفًا، واستوعبتُ القول في توجيه القراءات بذكر عِلَلِها ووجوه إعرابها، ونسبتُ قراءة السبعة إليهم وقراءة غيرهم إلى الأشهر فالأشهر من أصحابها، وأعرضتُ في ذلك كُلِّه عن الإطالة، ونزَّلتُ مقاصد التفسير من هذا الكتاب منزلة دَارةِ القمر من الهَالَة، وجَلَوْتُ بأنوار علومه ظُلَم الجهالة، فجاء –والحمد لله– من أمثل التفاسير تهذيبًا، وأجملها ترتيبًا، وأجودها جَمْعًا، وأعودها نَفْعًا، وأَوفَاهَا بالمقاصد، وأَنَفَاها للمفاسد، وأَثبتها على محَكِّ النقل، وأنورها في بصيرة العقل، ولم آلُ جهدي في حَلِّ مُشكلٍ، وتقرير ظاهرٍ، فإذا لم تظفر بمقصودك في آيِه فَتَطَلَّبهُ في مظانّه من نظائرها، فإنه إن شاء الله سابق أو لاحق، وسميته «رموز الكنوز» لِلُطف تغَلغُلِهِ واستخراج نفائس جواهر الكتاب العزيز، وحسن توصُّلِهِ إلى استجلاء عرائس معانيه بحلية النظم البليغ الوجيز»[(١)].

٢ـ قيمته العلمية:

نال تفسير الإمام الرسعني ثناء أهل العلم ممَّن ترجم له، فهذا الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) يقول عنه: «وصنف تفسيرًا جيدًا»[(٢)].

وقال ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ): «وصَنَّفَ تفسيرًا حسنًا في أربع مجلدات ضخمة سمَّاه «رموز الكنوز»، وفيه فوائد حسنة، ويروي فيه الأحاديث بإسناده، وله في تفسيره مناقشات مع الزمخشري وغيره في العربية وغيرها»[(٣)].

وقال السيوطي (ت٩١١هـ): «وصَنَّفَ تفسيرًا حسنًا يروي فيه بأسانيده»[(١)].

---

(١) انظر: رموز الكنوز ص(٢٢–٢٣). وللتعرف على معالم منهجه بصورة أوسع ينظر ما ذكره محقق تفسيره د. عبدالملك بن دهيش في قسم الدراسة (١/٦٢–٨٢). وينظر أيضًا: الإمام الرسعني ومنهجه في كتابه «رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز»، رسالة ماجستير بقسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، للباحثة: أحلام بنت مصطفى الحربي.

(٢) انظر: العِبَر في خبر من غَبَر (٣/٣٠٣).

(٣) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٤/٨١).

وقال ابن بدران الدمشقي (ت١٣٤٦هـ) عند حديثه عن تفاسير علماء الحنابلة: «وأجلُّ هذه التفاسير كلها وأنفعها تفسير الإمام عبد الرازق بن رزق الله الرسعني... وتفسيره «رموز الكنوز» وهو في أربعة مجلدات، وفيه فوائد حسنة، ويروي فيه أحاديث بإسناده، ويذكر الفروع الفقهية، مُبيِّنًا خلاف الأئمة فيها، وله مناقشات مع الزمخشري، ولقد اطلعت عليه، وارتويت من مورده العذب الزلال، وشنفت مسامعي بتحقيقه، وارتويت من كوثر تدقيقه»[٢].

٣- سمات التميز عند الإمام الرسعني:

تميز الإمام الرسعني بعددٍ من السِمات التي كان لها أثرها في تكوين الشخصية النقدية لديه، وسأذكر فيما يلي أبرز هذه السِمات:

١- تأهله العلمي وذلك بتمكنه في الأصول والفروع، وتفننه في علوم الشريعة والعربية، مع إفادته من مؤلفات أهل العلم.

٢- حسن توجيهه لأقوال المفسرين[٣].

٣- تحريره لِمَا يكتبه وتعقبه لما ينقله، فلم يكن مجرد ناقل عمن سبقه من العلماء، بل كان في غالب المواضع يناقش تلك الأقوال بأسلوب علمي رصين.

٤- بيانه لوجه النقد ودليله، واستناده عند النقد إلى قواعد وأسس علمية.

٥- تضمن تفسيره استنباطات واجتهادات تدل على رسوخه العلمي[٤].

٦- تحليه بالأمانة العلمية في نقله وإفادته عن غيره من أهل العلم[٥].

٧- تقديره لأهل العلم وثناؤه عليهم[١].

---

(١) انظر: طبقات المفسرين ص(٦٦).

(٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص(٤٧٧).

(٣) انظر: رموز الكنوز (١/١٣٥)، (١/١٧٨)، (١/٢٢٦)، (٢/٧٢)، (٢/١١٣)، (٢/١٣٥)، (٣/٧٢)، (٣/١٢١)، (٣/٢٦٤)، (٤/٩٣)، (٤/٦٠٠)، (٥/٣٩)، (٥/٢٢٤)، (٦/٢٧٦-٢٧٧)، (٧/٧١)، (٧/٥٠٣)، (٨/٧١٤).

(٤) انظر: رموز الكنوز (١/٤٢٩)، (١/٥٩٤-٥٩٥)، (٢/٣٢٩-٣٣٠)، (٣/٥٧٥)، (٣/٦٢٤-٦٢٥)، (٤/٤١٥)، (٤/٥١٧)، (٧/٥٢٤)، (٨/١١٣)، (٨/٦٣٤).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/٦١٩-٦٢٠)، (٦/٤٥٩)، (٧/٣٩٠).

الفصل الأول
أساليب النقد وصيغه عند الرسعني

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أساليب النقد عند الرسعني

من خلال استقراء تفسيره تبين لي أنه سلك في نقده أربعة أساليب، وهي:

أولاً: نقد القول وعزوه لقائله دون بيان مستنده في النقد، ومن الأمثلة:

ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مِنۡ خِيفَتِهِۦ ...﴾ [الرعد:١٣] بقوله: «وذكر الماوردي: أن الضمير في:﴿خِيفَتِهِۦ﴾ يرجع إلى الرعد. وليس بشيء»[٢].

ثانيًا: نقد القول وعزوه لقائله مع بيان مستنده في النقد، ومن الأمثلة:

ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾ [الأعراف:٢٩] : «قال مجاهد والسدي وابن زيد: وجهوا وجوهكم حيث كنتم إلى الكعبة. وفي هذا القول نظر؛ لأن الآية مكية، والأمر بالتوجه إلى الكعبة كان على رأس ستة عشر شهرًا في المدينة»[٣].

ثالثًا: نقد القول دون عزوه لقائله ولا بيان مستنده في النقد، ومن الأمثلة:

---

(١) انظر: المصدر السابق من ذلك: ثناؤه على الواحدي (١٦٩/١)، وثناؤه على الزمخشري (٤٥٩/٦).

(٢) انظر: رموز الكنوز (٤٥٨/٣). وينظر: (٥٣/٢، ٣٧١)، (١٥٤/٣)، (١٦٣/٤)، (٢٦٥/٥، ٥٣٨)، (٣٢٧/٦، ٣٩٧، ٦١٥)، (٥٣/٧، ١٣٢)، (٦٨٧/٨)، الجزء المفقود ص(٦٥٩).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٠٦/٢). وينظر: (٢٣٣/٢)، (١٣٢/٣)، (٤٥٩/٥) ، (١٢٠/٦)، (٦١٦/٧)، (٢٢٩/٨).

ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال:١] : «وزعم بعضهم أنها منسوخة بقوله:﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال:٤١] »[(١)].

رابعًا: نقد القول مع بيان مستنده في النقد دون عزوه لقائله:

ومثاله: ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ [القمر:١] : «وشذَّ قوم فقالوا: المعنى: سينشق القمر. وليس هذا القول بشيء؛ لمصادمته الأحاديث والآثار الصحيحة، وإجماع العلماء... »[(٢)].

المبحث الثاني: صيغ النقد عند الرسعني

استعمل الرسعني في نقده صيغًا متعددة أوردها فيما يلي مع ذكر مثال لكل منها.

الصيغة الأولى: بعيد

وقد استعملها في ثلاثة وعشرين موضعًا، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران:٣٧] : «جائز أن يكون من كلامها، وجائز أن يكون ابتداء كلام من الله. ويُروى: أنها تكلمت وهي صغيرة كما تكلم عيسى في المهد. وفيه بُعْد لما سنذكره عن قريب إن شاء الله تعالى»[(٣)].

الصيغة الثانية: ليس بشيء

---

(١) انظر: المصدر السابق (٣٥٩/٢). وينظر: (٥٥٤/٢)، (٣٠٨/٦)، (٨٩/٧-٩٠)، (٣١٥/٨، ٤٠٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٥١٠/٧).

(٣) انظر: رموز الكنوز (١٦٦/١). وينظر: (٥٢٨/١)، (٣٦/٢-٣٧، ٢٢٤، ٢٦٢)، (٤٦/٣، ٢٩٩)، (١٦٣/٤، ٣٧٠، ٥٢٦-٥٢٧)، (٣٨٩/٥، ٥٧٢)، (١٠٥/٦، ٣٩٧)، (٨٩/٧-٩٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٩، ٢٩١)، (٦٨٧/٨)، الجزء المفقود ص(١٦٣، ٤٩١، ٦٥٩).

وقد استعملها في أحد عشر موضعًا، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ﴾ [الأعراف:٨٥] : «قال الفرَّاء[١]: لم تكن له آية إلاَّ النبوة. وليس هذا القول بشيء؛ لأنه يستلزم إيجاب التصديق والانقياد إلى دعوى النبوة من غير بينة أو شاهد بصحة الدعوى؛ ولأن ذلك يُفضي إلى التباس الحق بالباطل. ولأنه يُفضي إلى محال، وما يُفضي إلى المحال محال»[٢].

الصيغة الثالثة: ليس بصحيح

وقد استعملها في عشرة مواضع، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ﴾ [النساء:٦٣] : «أي: دع عقوبتهم. ذهب جماعة من المفسرين إلى أن الأمر بالإعراض منسوخ بآية السيف. وهذا ليس بصحيح؛ لأن آية السيف اقتضت إباحة دم المشركين، وحضَّت على قتلهم، والمنافق معصوم الدم؛ لإظهاره كلمة الحق»[٣].

الصيغة الرابعة: غير مستقيم

وقد استعملها في أربعة مواضع، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل:٢٥] : «قال الفرَّاء[٤] والزجاج[١]:

---

(١) انظر: معاني القرآن (٣٨٥/١).

(٢) انظر: رموز الكنوز (١٩٣/١). وينظر: (٦٢٢/٢)، (٣٥٩/٣، ٥٠٧)، (٣١٦/٤)، (٣٢٧/٦)، (٢٤٥/٧)، (٣١٥/٨، ٤٠٩، ٧٦٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (٥٤٨/١). وينظر: (١٥٠/٢، ٢٦٧)، (٢٩٣/٤، ٤٣١)، (٥٩٨/٥)، (٣٠٨/٦)، (٥١٥/٨-٥١٦)، الجزء المفقود ص(٣٥٢،٦٩٣).

(٤) انظر: معاني القرآن (٢٩٠/٢).

من قرأ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بالتخفيف فهو موضع سجود، ومن شدَّد فليس بسجدة. وهذا غير مستقيم؛ لأنه موضع سجدة بإجماع العلماء المشهورين لا نعرف بينهم فيه خلافًا»[٢].

الصيغة الخامسة: تعسف

وقد استعملها في أربعة مواضع، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٢] : «قوله تعالى: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ وهو توبتهم، ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ وهو تخلفهم عن رسول الله ﷺ. وقيل: العمل الصالح: ما سبق لهم من الجهاد، والعمل السيء: تخلفهم عن غزوة تبوك. وقال ابن جرير[٣]: وضع الواو مكان الباء كما يقال: خُلط الماء واللبن. وهذا تعسف وعدول عن حقيقة اللفظ، فإن الواو جعلت كل واحد من العملين مخلوطًا به، وكذلك في النظير الذي ذكره، فإنه جعل الماء واللبن مخلوطين ومخلوطًا بهما، كأنك قلت: خلط الماء باللبن واللبن بالماء»[٤].

الصيغة السادسة: فاسد

وقد استعملها في ثلاثة مواضع، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ...﴾ [النساء:١٧٦] : «وقال صاحب الكشاف[٥]: المراد بالولد: الابن؛ لأن الأخت تسقط به، ولا تسقط بالبنت،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/١١٥).

(٢) انظر: رموز الكنوز (٥/٤٥٩). وينظر: (٦/٣٧٥)، (٧/٤٩٤)، (٨/١٠٦).

(٣) انظر: جامع البيان (١١/٦٥٠-٦٥١).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٢/٥٨٩). وينظر: (٢/٥٣)، (٥/١٢٥)، (٨/٢٢٩).

(٥) انظر: الكشاف (٢/١٨٨).

وتابعه على ذلك صاحب «التقشير في التفسير» وأبو السعادات ابن الأثير في تفسيره الذي سمَّاه «الإنصاف»، وضمَّن فيه الجمع بين «الكشف» و «الكشاف»، ولم يُنَبها على فساد هذا الكلام، ولم يقفا على موضع الخطأ فيه»[(١)].

الصيغة السابعة: ضعيف

وقد استعملها في ثلاثة مواضع، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ ...﴾ [النساء: ٢٤] : «قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ قال الزجاج[(٢)]: هو مصدر مؤكد، أي: كتب الله عليكم كتابًا. وقال نحاة الكوفة: هو منصوب على الإغراء بـ (عليكم)، وفيه ضعف؛ لأن ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل»[(٣)].

الصيغة الثامنة: فيه نظر

وقد استعملها في موضعين، أحدهما ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] : «قال مجاهد والسدي وابن زيد: وجهوا وجوهكم حيث كنتم إلى الكعبة، وفي هذا القول نظر؛ لأن الآية مكية، والأمر بالتوجه إلى الكعبة كان على رأس ستة عشر شهرًا في المدينة»[(٤)].

الصيغة التاسعة: زعم

وقد استعملها في موضعين، أحدهما ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩] : «﴿أَفَأَنتَ﴾ يا محمد، ﴿تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾

---

(١) انظر: رموز الكنوز (٦٧٧/١). وينظر: (١٢٧/٣)، (١٢٠/٦)، (٢٨٣/٧).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣٦/٢).

(٣) انظر: رموز الكنوز (٤٧٤/١). وينظر: (٥٣٤/٣)، (٤٩٦/٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (١٠٦/٢). وينظر: (٢٢٦/٨).

تُلجئهم إلى الإيمان وتضطرهم إليه، ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ أي: لا تقدر على ذلك ولا هو في وسعك. وزعم قوم أن هذا منسوخ بآية السيف، ولا يصح؛ لأن المقصود من الآية: الإعلام بأنه لا يوقعُ في القلوب ما يضطرها إلى الإيمان إلا الله وحده، أَلاَ تراه يقول عقيب ذلك: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٠]»[(١)].

الصيغة العاشرة: باطل

وقد استعملها في موضعين، أحدهما ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ...﴾ [الأعراف: ٥٤] : «وضَلَّ قوم فقالوا: العرش بمعنى: المُلْك، وهو قول يشهد ببطلانه الكتاب، والسُنَّة، والإجماع، واللغة»[(٢)].

الصيغة الحادية عشرة: لا حُجَّة فيه

وقد استعملها في موضعين، أحدهما ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ...﴾ [آل عمران: ٨١] :

«قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ﴾ قال الزجاج[(٣)]: موضع «إذ» نصب، المعنى: اذكر في أقاصيصك إذ أخذ الله. قال ابن عباس: والميثاق: العهد، وهو العهد الذي أخذه الله على الأنبياء بتصديق محمد ﷺ، أو بتصديق بعضهم بعضًا، أو بتبليغ ما أُرسلوا به، أو

---

(١) انظر: المصدر السابق (١٠٧/٣). وينظر: (١٣٢/١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٤٨/٢). وينظر: (٣١٢/٣).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤٣٦/١).

هو الميثاق الذي أخذه الأنبياء على أممهم، أو هو على حذف المضاف، أي: ميثاق أولاد النبيين، وهم بنو إسرائيل؛ ويدل عليه قراءة ابن مسعود:((ميثاق الذين أوتوا الكتاب)). وكان مجاهد والربيع بن أنس يقرآنها كابن مسعود ويحكمان بغلط الكاتب، واحتجَّ الربيع بقوله: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾، ولا حُجَّة فيه؛ لِمَا ذكرناه من حذف المضاف»[(١)].

الصيغة الثانية عشرة: سهو

وقد استعملها في موضعين، أحدهما ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ...﴾ [النور:٤] : «وقد ذكر الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي رضي الله عنه في زاد المسير في تفسير هذه الآية[(٢)]: أن شرائط الإحصان عندنا أربعة: البلوغ، والحرية، والعقل، والوطء في نكاح صحيح. فأمَّا الإسلام فليس بشرط في الإحصان. وهذا سهوٌ بلا شك، فإن هذه الأوصاف شرائط الإحصان الذي يتوقف وجوب الرجم على الزاني أو الزانية عليه»[(٣)].

الصيغة الثالثة عشرة: ليس بسديد

وقد استعملها في موضعين، أحدهما ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ...﴾ [النساء:١٦] : «كان حكمُ الزانية في صدر الإسلام أن تُحبَس في البيت حتى تموت، وحكم الزاني أن يُؤذى، كما قال ابن عباس، فنُسخ الحكمان في حقهما... واختلفوا في الناسخ: فذهب جماعة من

(١) انظر: رموز الكنوز (١/٢٣٠). وينظر: (٧/٤٦٤).

(٢) انظر: زاد المسير (٦/١٠). وينظر: (٤/١٣).

(٣) انظر: رموز الكنوز (٣/٣٥٣). وينظر: (٤/١٣).

المفسِّرين إلى أنه نسخ بحديث عبادة بن الصامت...، وهذا القول ليس بسديد؛ لأن أخبارَ الآحاد لا تنسخ القرآن الثابت بالتواتر»[١].

الصيغة الرابعة عشرة: رديء

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ...﴾ [آل عمران:١٦٧] : «المعنى: لو نعلم ما يصح أن يُسمَّى قتالاً لاتبعناكم، وإنَّما أنتم على شفا من استئصال شأفتكم، فعَلَامَ نجعل أنفسنا فرائس الفوارس، وأغراض الحُتُوف، وجزر السيوف؟! وهذا هو التأويل الذي يشهد العلم بصحته، لا ما ذكره الماوردي من أن المعنى: لو كنا نحسن القتال لاتبعناكم، والقول الذي ذكره الماوردي رديء جدًا»[٢].

الصيغة الخامسة عشرة: مدخول فيه

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٣٢] : «قال الواحدي[٣]: ومعنى الآية: أنهم قالوا لموسى: متى ما أتيتنا بآية، مثل: اليد والعصا لتسحرنا بها فإنا لن نؤمن لك. وهذا كلام مدخول فيه على الواحدي، فإن (مهما) ليست من أسماء الزمان»[٤].

الصيغة السادسة عشرة: قبيح

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٤٥٠-٤٥٢).

(٢) انظر: رموز الكنوز (١/٣٥٧).

(٣) انظر: الوسيط (٢/٣٩٨).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٢/٢٣٣).

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٦٤] : «قال الثعلبي[١]: كل من خفض عطفًا على الكاف في قوله: «حسبك الله». قلت: وهذا قبيح عند النُّحاة؛ لأن عطف الظاهر المجرور على المكنى ممتنع»[٢].

الصيغة السابعة عشرة: غير مرضي

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [التوبة:١١٣] : «وقال أبو هريرة وبريدة: لما مَرَّ النبي ﷺ بقبر أمه وقف عليه حتى حميت عليه الشمس، رجاء أن يؤذن له في الاستغفار لها، فلم يؤذن له، فقام ونزلت هذه الآية، فبكى وأبكى من حوله. قال الزمخشري[٣]: وهذا أصح؛ لأن موت أبي طالب كان قبل الهجرة، وهذا آخر ما نزل بالمدينة. قلتُ: والذي ذكره الزمخشري غير مُرْضٍ؛ لأن الحديث صحيح، على أنه غير ممتنع أن ينزل بالمدينة ما كان سببه بمكة، وأن يكون المجموع سببًا لنزول الآية. هذا ما جاء في سبب النزول»[٤].

الصيغة الثامنة عشرة: لا دلالة فيه

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿ ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ سَبۡعٞ شِدَادٞ يَأۡكُلۡنَ مَا قَدَّمۡتُمۡ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّا تُحۡصِنُونَ ﴾

---

(١) انظر: الكشف والبيان (١٣/١٣٦).

(٢) انظر: رموز الكنوز (٢/٤٦٦).

(٣) انظر: الكشاف (٣/٩٨).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٢/٦١٦).

[يوسف:٤٧] : «﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ قال صاحب الكشاف[١]: هو خبر في معنى الأمر؛ والدليل قوله: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ وهو تأويل محتمل، إلا أن اللفظ لا يُصرف عن حقيقته إلى مجازه إلاَّ بدليل يوجب صرفه. وما ذكره لا دلالة فيه؛ لأنه أخبرهم بتأويل الرؤيا، وأمرهم في غضون ذلك بأن يذروه في سنبله هاديًا لهم إلى المصلحة»[٢].

الصيغة التاسعة عشرة: تعجرف في التأويل

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف:١٩] : «﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ أي: ليُدقّق النظر وليَحْتَل حتى لا يطّلع عليه أحد...، وقال الزمخشري[٣]: المعنى: ليتكلَّف اللطف والنِّيقة فيما يباشره من أمر المبايعة حتى لا يُغبن. وهذا تعجرف في التأويل، وبعيد من تلك الأخلاق الزاكية الجميلة»[٤].

الصيغة العشرون: غفلة

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:١٥] : «وقال الزمخشري[٥]: المعنى: أكاد أخفيها، فلا أقول هي آتية لفرط إرادتي إخفاءها. وأنكر تفسيرَ الجمهور، فقال: لا دليل في هذا الكلام على هذا المحذوف، ومحذوفٌ لا دليل عليه مُطَّرَحٌ. قال الزمخشري: والذي غَرَّهُمْ منه أَنَّ في مُصْحَفِ أُبيّ بن كعب:((أكاد أخفيها من نفسي)).

---

(١) انظر: الكشاف (٣/٢٩٢).

(٢) انظر: رموز الكنوز (٣/٣٥٣).

(٣) انظر: الكشاف (٣/٥٧٣).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٥/١٨٨).

(٥) انظر: الكشاف (٤/٧٣).

قلتُ: وهذا من المواضع التي سُلِبَ هذا الرَّجُلُ التَّوفيق فيها، وَلَمْ يُرْشِدْهُ عِلْمُهُ إلى فساد ما خَيَّلَهُ له ظَنُّه. ومن العجائب: أنه اعترف أن هذا مُسَطَّرًا في مصحف أُبيّ بن كعب وسَجَّل على نفسه به، وجعل بعد ذلك القائل به والذاهب إليه مغرورًا، وهذا تغفيل عظيم؛ لأن أُبيًّا سَطَّرَهُ في مصحفه، وذلك دليل على أنه سمعه من النبي ﷺ، فإمَّا أن يكون قرآنًا أو حديثًا، وأيًّا ما كان فالصائر إليه والمعتمد في التفسير عليه مُصيبٌ غير مغرور كما زعم»[١].

الصيغة الحادية والعشرون: بعيد عن التحقيق

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] : «أي: وأزلفنا حيث انفلق البحر الآخرين. قال الزجاج[٢]: ﴿وَأَزْلَفْنَا﴾: قرَّبْنا الآخرين من الغَرق، وهم أصحاب فرعون...، وذكر أبو الفتح في المُحتَسَب[٣]: أن ﴿ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ : موسى وأصحابه. ولا أعلم أحدًا من المفسرين ذكر هذا الوجه الذي ذكره، وهو بعيد من التحقيق»[٤].

الصيغة الثانية والعشرون: عجيب

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس: ٤١-٤٢] : «وحكا الماوردي قولاً عجيبًا ونسبه إلى علي عليه السلام قال[٥]: الذرية: النطف حملها الله تعالى في بطون النساء تشبيهًا بالفُلك المشحون، قال:

---

(١) انظر: رموز الكنوز (٤/٤٩٣-٤٩٤).

(٢) انظر: معاني الزجاج (٤/٩٣).

(٣) انظر: المحتسب (٢/١٢٩).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٤/٤٩٣-٤٩٤).

(٥) انظر: النكت والعيون (٥/١٩).

فيكون معنى قوله:﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾: أن النساء خُلقن لركوب الأزواج »[١].

الصيغة الثالثة والعشرون: غير جائز

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة:٧٣] : «قال الواحدي[٢]: فالمعنى: ومتاعًا للأغنياء والفقراء، وذلك أنه لا غنى لأحد عنها. وهذا القول من الواحدي فيه إشعار أن اللفظة الواحدة تُستعمل في الشيء وضده في حالة واحدة، وهذا لا يجوز، فإنه لا يسوغ أن تُطلق القُرْء وأنت تريد به: الحيض والطهر»[٣].

الصيغة الرابعة والعشرون: لا وجه له

وقد استعملها في موضع واحد، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى:١٥] : «قال ابن عباس: ذكر معاده وموقفه بين يدي الله، فصلَّى الصلوات الخمس. وقال الضحاك: ذكر اسم ربه في طريق المصلَّى، فصلَّى صلاة العيد. وقال أبو سعيد الخدري: صلَّى العيدين. واعلم أن هذه السورة مكية بالإجماع، وزكاة المال وصدقة الفطر وصلاة العيدين شُرعت بالمدينة، فلا وجه لتفسير الآيتين بهذه الأحكام»[٤].

* * * *

(١) انظر: رموز الكنوز (٣٤٢/٦).

(٢) انظر: الوسيط (٢٣٨/٤).

(٣) انظر: رموز الكنوز (٦١٦/٧).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٥١٥/٨-٥١٦).

الفصل الثاني
أسس النقد ومجالاته في تفسير الرسعني

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أسس النقد في تفسير الرسعني

للنقد أسس وقواعد ينبغي على الناقد الالتزام بها؛ لكي يكون نقده منضبطًا بالمنهج العلمي، وهذا المنهج هو الذي سلكه نُقَّاد التفسير عبر جميع العصور بدءً من الصحابة رضي الله عنهم، فالتابعين، فمن جاء بعدهم من أئمة التفسير المحققين كابن جرير الطبري، والنحاس، وابن عطية، وابن كثير، وغيرهم. وعلى هذا السبيل سار الإمام الرسعني مستندًا في نقده على أصول وأسس علمية، وفيما يلي عرض لهذه الأسس:

أولاً: نقد القول بنسخ الآية

من قواعد التفسير: أنه لا تصح دعوى النسخ في آية من كتاب الله إلاَّ إذا صَحَّ التصريح بنسخها أو انتفى حكمها من كل وجه[(١)]، وهذه القاعدة من القواعد المقررة عند المحققين من أهل العلم، وممَّن قررَّ ذلك: النحاس[(٢)]، وابن عبدالبر[(٣)]، والقرطبي[(٤)]. وهذا ما أكدَّ عليه الرسعني وحرص على تطبيقه في تفسيره، ونصَّ عليه بقوله: «وللنسخ شروط ليس هذا موضع استقصائها والتقصي عنها، فينبغي لمن أراد تحقيق هذا العلم أن يأخذه من مظانه، وهي أصول الفقه لا من المفسرين، فإن أكثرهم خلطوا وخبطوا وقالوا بالنسخ في آيات غير منسوخة...، وأنا أوضح الحق في ذلك على ما يقتضيه النظر الصحيح والبحث المستقيم»[(٥)].

وقد فندَّ الرسعني في تفسيره عددًا من دعاوى النسخ التي توسع في إيرادها بعض المفسرين، ومن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ

---

(١) انظر: قواعد الترجيح بين المفسرين (٧١/١).

(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ (١٢/٣).

(٣) انظر: التمهيد (٣٠٧/١).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٤٧/١٩).

(٥) انظر: رموز الكنوز الجزء المفقود ص(٣٢٧-٣٢٨).

﴿وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء:٦٣]، حيث قال: «ذهب جماعة من المفسرين إلى أن الأمر بالإعراض منسوخ بآية السيف. وهذا ليس بصحيح؛ لأن آية السيف اقتضت إباحة دم المشركين، وحضَّت على قتلهم، والمنافق معصوم الدم؛ لإظهاره كلمة الحق»[(١)].

ثانيًا: نقد القول لمخالفة الأحاديث الصحيحة

من الثابت والمقرر عند أهل العلم كافة أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله ﷺ وجب قبوله والعمل به، وهذا ما نصَّ عليه غير واحدٍ من المفسرين كابن جرير[(٢)]، وابن العربي[(٣)]، وابن عطية[(٤)]، وأبو حيَّان[(٥)]. وهو ما استند عليه الرسعني في رَدِّه لعددٍ من الأقوال التي ذكرها في تفسيره، ومن ذلك: ردُّه على الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ...﴾ [النساء:١١٩]، حيث قال: «ولقد عجبتُ من كشف صاحب الكشاف قِنَاع الحياء، ورفضه الأحاديث الصحيحة الصريحة لخيالات الآراء، وتحريفه كلام الله عن مواضعه، حتى إنه قال في قوله تعالى: ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ يعني: الأماني الباطلة، فعَدَّ منها: الخروج من النار بعد دخولها

(١) انظر: المصدر السابق (٥٤٨/١). وينظر: (٣٦/٢)، (١٠٧/٣، ١٣٢، ٢٦٥)، (٥٣/٧، ٤٥٨، ٤٩٤)، (٩٥/٨، ٤٠٩، ٥١٦، ٥٨٥)، الجزء المفقود ص(٥٩٢،٦٩٣).

(٢) انظر: جامع البيان (١١١/١٧).

(٣) انظر: أحكام القرآن (٢١٣/٣).

(٤) انظر: المحرر الوجيز (٢١٤/٥).

(٥) انظر: البحر المحيط (٣١/١).

بالشفاعة[١]، فرَدَّ أحاديث الشفاعة وقد رواها أئمة الإسلام وحُفَّاظ الحديث والأحكام»[٢].

ثالثًا: نقد القول لمخالفة دلالة السياق

من الواجب على المفسر أن يُراعي عند تفسيره دلالة السياق، فهي أحد الدلالات المهمة التي لها أثرها في فهم معنى الآية، وهذا أصل مهم نصَّ عليه أئمة التفسير وطبقوه في نقدهم وترجيحاتهم، ومنهم: ابن جرير[٣]، وابن عطية[٤].

ومن الأمثلة التي تدل على عناية الرسعني بهذه القاعدة ونقده لعددٍ من الأقوال مستندًا عليها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾ [الأحزاب:١٥]، حيث قال: «قال مقاتل[٥]: هم أهل العقبة، وكانوا سبعين رجلاً بايعوا رسول الله ﷺ على طاعة الله تعالى ونصرهم رسوله. وهو قول فاسد؛ لأن الحديث عن المنافقين فكيف يصرف إلى أهل العقبة الذين هم أمثل أصحابه؟»[٦].

رابعًا: نقد القول لمخالفة الإجماع

من القواعد المقررة عند عامة المفسرين: أن كل تفسير خالف القرآن الكريم، أو السُنَّة النبوية، أو إجماع الأمة فهو تفسير مردود[٧]. وهذا ما استند عليه الرسعني عند

---

(١) انظر: الكشاف (٢/١٥٠).

(٢) انظر: رموز الكنوز (١/١٦٠، ٣٥٠، ٦٢٨). وينظر: (٢/٥٦٨، ٦١٦)، (٣/٣٧، ١٢٣، ٥٠٣)، (٤/٣١٦)، (٧/٥١٠)، (٨/١٠٠، ٢٠٧-٢٠٨)، والجزء المفقود ص(٧٣٣).

(٣) انظر: جامع البيان (٢/٤٤٥).

(٤) انظر: المحرر الوجيز (١/١٥٩).

(٥) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٣/٤٧٩).

(٦) انظر: رموز الكنوز (٦/١٢٠). وينظر: (٣/٥٠٧-٥٠٨)، (٥/٥٩٨)، (٦/٣٤٢)، (٧/٥٧، ٧٤، ١٣٠، ٢٤٥، ٢٨٣)، (٨/٦٨٧).

(٧) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (١/٢١٤).

تفسير قوله تعالى:﴿أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٥]، فقد ذكر قول الزمخشري بأن المراد من الآية هو النكاح الذي يستعففن به عن السفاح[١]، ثم قال: «قلت: وهذا قول ظاهر البطلان لوجهين: أحدهما: أنه على خلاف ما عليه علماء التفسير من الصحابة فمن بعدهم...»[٢].

خامسًا: نقد القول لمخالفة دلالة آية أخرى

من قواعد التفسير المقررة عند المفسرين: أن القول الذي تؤيده آية قرآنية مُقدَّم على ما عدم ذلك[٣]. وممَّا لا شكَّ فيه أن تفسير القرآن بالقرآن هو أَصحُّ طرق التفسير والمقدم منها، قال ابن تيمية: «إن أَصحَّ الطرق في ذلك أن يُفسِّر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اختُصر في مكان فقد بُسط في موضع آخر»[٤].

ومن الأمثلة التي استند فيها الرسعني على هذه القاعدة انتقاده للزمخشري عند تفسير قوله تعالى:﴿وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٢] : «قال صاحب الكشاف[٥]: تذكر موعظة أخيه فعَلِمَ أنه أُتي من جهة شركه وطغيانه، فتمنى لو لم يكن مشركًا حتى لا يُهلك الله تعالى بستانه، ويجوز أن يكون توبةً من الشرك وندمًا

(١) انظر: الكشاف (٢/٤١).

(٢) انظر: رموز الكنوز (١/٤٥٤). وينظر: (١/٥٢٢-٥٢٣)، (٢/١٤٨)، (٣/٣١٢)، (٥/٤٥٩)، (٧/١٥٩)، (٨/٥٩٤، ٦٥٦).

(٣) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (١/٣١٢).

(٤) انظر: مقدمة التفسير ص(٩٣).

(٥) انظر: الكشاف (٣/٥٨٩).

على ما كان منه ودخولاً في الإيمان. وليس هذا بصحيح؛ فإنه مات على كفره؛ بدليل قوله: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات:٥٥] »[(١)].

سادسًا: نقد القول لمخالفة ظاهر القرآن

الأصل أن يُراعي المفسر عند تفسيره للآيات حملها على ظاهرها، ولا يجوز أن يعدل عن ذلك إلاَّ بدليل، وهذه قاعدة مهمة أكدَّ عليها عدد من أئمة التفسير، منهم ابن جرير الذي يقول: «وإذا تُنوزع في تأويل الكلام كان أولى معانيه به أغلبه على الظاهر، إلاَّ أن يكون من العقل أو الخبر دليل واضح على أنه مَعْنِيٌّ به غير ذلك»[(٢)].

وهذه القاعدة استند عليها الرسعني عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّىٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران:٤١]، حيث قال: «قال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي رضي الله عنه: جمهور العلماء على أنه إنما اعتقل لسانه آية على وجود الحمل[(٣)]. وقال قتادة والربيع بن أنس: كان ذلك عقوبة له إذ سأل الآية والأمارة بعد مشافهة الملائكة له بالبشارة. قال الثعلبي: قول قتادة قول أكثر المفسِّرين. قلت: وهو قول يخالف ظاهر القرآن»[(٤)].

سابعًا: نقد القول لعدم الدليل

تقدم أن الحديث الصحيح المرفوع إلى رسول الله ﷺ يجب قبوله والعمل به، أمَّا مسألة الاحتجاج بقول الصحابي فهي محل خلاف بين أهل العلم[(٥)]؛ لذلك تعقب الرسعني بالنقد القول المروي عن الزهري بجواز المسح إلى الإبط، وأن هذا القول لم

---

(١) انظر: رموز الكنوز (٤/٢٩٢-٢٩٣). وينظر: (٣/٤٢١)، (٤/٥٣٦)، (٦/٣٧٥)، (٧/١٥٩)، والجزء المفقود ص(٣٥٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٩/٦٧٨). وينظر: التفسير الكبير (٣٠/٩٤)، ومجموع الفتاوى (١٣/٢٥٢)، والتسهيل لعلوم التنزيل (١/١٣)، والبرهان للزركشي (٢/١٦٧).

(٣) انظر: زاد المسير (١/٣٨٦).

(٤) انظر: رموز الكنوز (١/١٧٣-١٧٤). وينظر: (١/٣٥٠)، (٢/٢٢٤)، (٢/٢٦٢)، (٧/٥١٠).

(٥) انظر: المستصفى (٢/٤٥٠)، والبحر المحيط (٦/٥٣).

يستند إلى دليل ثابت من سُنَّة النبي ﷺ، حيث قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء:٤٣] : «وذهب جماعة منهم ابن عمر، والحسن، وأبو حنيفة، والثوري، والشافعي إلى أنه ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين...، وذهب الزهري إلى أنه يمسح إلى الآباط؛ لأن عمارًا قال: ضربنا ضربة لوجوهنا، وضربة لأيدينا إلى المناكب. ولا حُجَّة فيه، لأنه حكا فعلهم، ولم يقل: إن النبي ﷺ فعله، ولا أمر به، ولا رآه، أو بلغه فسكت»[(١)].

ثامنًا: نقد القول لمخالفة تاريخ النزول

من قواعد التفسير والترجيح: إذا ثبت تاريخ نزول الآية أو السورة فهو مُرِّجح لِمَا وافقه من أوجه التفسير[(٢)]، وهي قاعدة اعتمد عليها أئمة التفسير في ترجيحهم ونقدهم، ومنهم: ابن جرير[(٣)]، وابن عطية[(٤)]، والقرطبي[(٥)].

وكذلك فقد استند الرسعني على دلالة تاريخ نزول الآية عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف:٢٩]، حيث قال: «قال مجاهد والسدي وابن زيد: وجهوا وجوهكم حيث كنتم إلى الكعبة. وفي هذا القول نظر؛ لأن الآية مكية، والأمر بالتوجه إلى الكعبة كان على رأس ستة عشر شهرًا في المدينة»[(٦)].

---

(١) انظر: رموز الكنوز (١٤٨/٢). وينظر: (٢٩٩/٣، ٣١٤)، (٩٥/٤)، (٢٤٢/٨).

(٢) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٢٥٨/١).

(٣) انظر: جامع البيان (٢٦٣/٢١).

(٤) انظر: المحرر الوجيز (٥٥٤/٣).

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٠/٩).

(٦) انظر: رموز الكنوز (١٠٦/٢). وينظر: (٢٤٤/٧-٢٤٥)، (٢٢٩/٨، ٥٩٤)، الجزء المفقود ص(٥٧٩).

تاسعًا: نقد القول لمخالفة جمهور المفسرين

من الأسس والقواعد التي استند إليها أئمة التفسير في الترجيح والنقد: أن تفسير جمهور السلف وفهمهم لنصوص الوحي حُجَّة على من بعدهم[١]، وممَّن استند إليها ونصَّ على أهميتها: ابن جرير حيث قال عند تفسير قوله تعالى:﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٠] : «غير أن الأخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك عني به عبدالله بن سلام، وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أُريد به»[٢].

واستنادًا إلى هذه القاعدة ردَّ الرسعني على الزمخشري عند تفسير قوله تعالى:﴿ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا.. ﴾ [النحل:٦٩]، حيث قال: «وقال صاحب الكشاف[٣]: المعنى: فإذا أكلتها فاسلكي سبل ربك، أي: الطرق التي ألهمك وأفهمك في عَمَل العسل. أو فاسلكي ما أكلت في سبل ربك، في مسالكه التي يُحيل فيها النَّوْرُ المرُّ عَسَلاً من أجوافك ومنافذ مآكلك. أو إذا أكلت الثمار في المواضع البعيدة من بيوتك، فاسلكي إلى بيوتك راجعة سُبُل ربك، لا تتوعَّر عليك ولا تضلين فيها. والذي حمله على هذه التأويلات وصَدَّه عما عليه جمهور المفسرين؛ ما يقتضيه قوله:((فاسلكي)) من الترتيب»[٤].

---

(١) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٢٧١/١).

(٢) انظر: جامع البيان (١٣١/٢١).

(٣) انظر: الكشاف (١٤٥١٣١/٣).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٥٧/٤-٥٨). وينظر: (٤٩٣/٤)، (٤٨٩/٥)، (١٥٩/٧).

عاشرًا: نقد القول لصرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز

من قواعد التفسير والترجيح: أنه يجب حمل نصوص الوحي على الحقيقة، وهي قاعدة اعتمد عليها عامة المفسرين: كابن العربي[١]، وابن عطية[٢]، وأبي حيَّان[٣]، وابن جزي[٤].

وبالاستناد إليها ردَّ الرسعني على الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [يوسف:٤٧]، حيث قال: «قال صاحب الكشاف[٥]: هو خبر في معنى الأمر. والدليل قوله: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ﴾. وهو تأويل محتمل، إلا أن اللفظ لا يُصرف عن حقيقته إلى مجازه إلاَّ بدليل يوجب صرفه. وما ذكره لا دلالة فيه؛ لأنه أخبرهم بتأويل الرؤيا، وأمرهم في غضون ذلك بأن يذروه في سنبله هادياً لهم إلى المصلحة»[٦].

الحادي عشر: نقد القول لمخالفة دلالة الصيغة الصرفية

وهو أحد الأسس التي استند إليها الرسعني في رد بعض الأقوال في تفسيره، ومثال ذلك: ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم:٥٦] : «وكثير من المفسرين يقولون: سُمِّيَ إدريس؛ لدَرْسِه الكتب، وليس

(١) انظر: أحكام القرآن (٤/٤١٤).

(٢) انظر: المحرر الوجيز (٣/٥١٦).

(٣) انظر: البحر المحيط (٢/٧١).

(٤) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/١٣).

(٥) انظر: الكشاف (٣/٢٩٢).

(٦) انظر: رموز الكنوز (٣/٣٥٣). وينظر: (٢/٧٩، ٣٠١-٣٠٢).

بصحيح؛ لأنه لو كان كذلك لكان إفعيلاً من الدَّرْس، ولو كان كذلك لكان مُنْصَرِفاً؛ لأنه ليس فيه مما يمنعُ الصَّرْفَ سوى سبب واحد، وهو العَلَميَّة»[(١)].

الثاني عشر: نقد القول لقدحه في عصمة الأنبياء

اصطفى الله تعالى من عباده الأنبياء عليهم السلام، وخصهم بخصائص ومزايا عن غيرهم، ومن ذلك: عصمتهم من الوقوع في كبائر الذنوب، وعصمتهم فيما يتعلق بتبليغ الوحي، قال ابن كثير: «أَمَّا الأنبياء عليهم السلام فكلهم معصومون مؤيدون من الله عزَّ وجل، وهذا ممَّا لا خلاف فيه بين العلماء المحققين من السلف والخلف»[(٢)].

ومن الأمور الغير جائز نسبتها للأنبياء عليهم السلام وصفهم بالشك في قدرته سبحانه عزَّ وجل، وهذا ما رَدَّ به الرسعني على من فسرَّ استفهام زكريا عليه السلام المذكور في سورة آل عمران بأنه على وجه الاستبعاد، حيث قال: «﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] ليس على وجه الشك فيما جاءه من عند الله؛ لأن الأنبياء معصومين من مثل هذه الحالة، ولا على وجه الاستبعاد كما زعم جماعة من العلماء؛ لأن كمال معرفته بالله تنفي استبعاد ما ينفعل عن القدرة الإلهية، ثم إن دلالة الحال وإقدامه على السؤال تنفي استبعاده لذلك، وإنما هو استعلام عن الحالة التي يتكوَّن الولد فيها»[(٣)].

الثالث عشر: نقد القول لقدحه في مقام النبوة

---

(١) انظر: المصدر السابق (٤/٤٣١). وينظر: (٧/٤١٤، ٦١٥-٦١٦). وما رجحه الرسعني هو الصحيح من قولي
العلماء، وهو اختيار عدد من المفسرين كالزمخشري في الكشاف (٤/٢٨)، وأبو حيَّان في البحر المحيط (٦/١٨٩).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (٥/٣٥٦).

(٣) انظر: رموز الكنوز (١/١٧١). وينظر: (٣/٤٣١).

أوجب الله عزَّ وجل لنبيه ﷺ على أمته حق الإجلال والتوقير، فقال سبحانه: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح:٩]، ونهاهم عن إساءة الأدب في حقه، فقال عزَّ وجل: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور:٦٣].

ومن المواضع التي انتقد الرسعني فيها الزمخشري ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة:٤٣]، حيث قال: «قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ هذا كناية عن الجناية؛ لأن العفو رادف لها، ومعناه: أخطأت وبئس ما فعلت[١]. وهذا تغفيل من الزمخشري عن اللطيفة المودعة في تصدير هذه الآية بذكر العفو، وعبارة جافية لا يليق إطلاقها على آحاد ذوي الأقدار، فكيف بسيد ولد آدم الذي جعل الله تعالى تعظيمه فرضًا؟!»[٢].

الرابع عشر: نقد القول لمخالفة العادة

ذهب جمع من المفسرين إلى أن معنى قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ...﴾ [يوسف:٥١] : أن النسوة جميعهن يشتركن في مراودة يوسف عليه السلام، امرأة العزيز راودته بعينها، وبقية النسوة أمرنه بالامتثال لأمرها، وممَّن قال بذلك من أئمة التفسير: مكي بن أبي طالب[٣]، والسمعاني[٤]، والبغوي[٥]، وأبو حيَّان[٦].

---

(١) انظر: الكشاف (٣/٤٨).

(٢) انظر: رموز الكنوز (٢/٥٠٧-٥٠٨). وينظر: (٦/١٤٢).

(٣) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/٣٥٨١).

(٤) انظر: تفسير القرآن (٣/٣٨).

(٥) انظر: معالم التنزيل (٤/٢٤٨).

(٦) انظر: البحر المحيط (٥/٣١٦).

وهذا ما اختاره الرسعني، واستند في ردِّه على قول ابن الأنباري: أن الملك أراد معرفة عين من راودته، وردَّ على ذلك القول بأنه غير صحيح؛ لأن الأمر فشا وظهر، ومن الاستحالة في العادة أن تكون القصة خفيت على الملك، حيث قال: «إن قيل: المراوِدة واحدة، فلم جمعهن في السؤال؟ قلتُ: قال ابن الأنباري[١]: جمعهن ليعلم عين المراوِدة. وليس هذا بشيء؛ لأنه من المستحيل في العادة أن تكون مثل هذه القصة خفيت على الملك مع اشتهارِها، وسجن يوسف لأجلها هذا الزمان الطويل. وإنما الجواب الصحيح في نظري: هو أن يقال: كلهن مراودات، هي راودته لنفسها، وهُنَّ راودنه لأجلها؛ بتحسين ذلك له وتسهيله عليه، وكذلك جمعهن يوسف في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠] »[٢].

الخامس عشر: نقد القول لمخالفته سبب النزول

الترجيح بدلالة سبب النزول هو أحد قواعد الترجيح المقررة عند أهل العلم، وممن اعتمد عليها من المفسرين: النحاس[٣]، وابن العربي[٤]، وابن عطية[٥]. وقد استند الرسعني على هذه القاعدة في رَدِّه لبعض الأقوال في بيان معنى (السُكْر) المذكور في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء:٤٣]، حيث قال: «قيل: ﴿لَا ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي: مواضع الصلاة، وهي المساجد...، وقيل: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾

---

(١) انظر: زاد المسير (٢٣٧/٤).

(٢) انظر: رموز الكنوز (٣٥٩/٣). وينظر: (٧٦٣/٨).

(٣) انظر: الناسخ والمنسوخ (٣٦٠/٢).

(٤) انظر: أحكام القرآن (١٤٣/١).

(٥) انظر: المحرر الوجيز (٧/٨).

من النعاس، فإنكم لا تعقلون ما تُصلُّون...، إلى أن قال: وكلُّ هذا محتمل، غير أن التفسير الذي يُعتمد عليه ما اقتضاه سبب النزول، وهو السُّكْر المعروف»[(١)].

السادس عشر: نقد القول لكونه يُفضي إلى محال

بعث الله الأنبياء إلى أقوامهم لدعوتهم إليه سبحانه وتعالى، وأيَّدهم بالآيات البيِّنة التي تدل على صدق دعواهم، قال ﷺ:((ما من الأنبياء نبيٌ إلاَّ أُعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنَّما كان الذي أوتيتُ وحيًا أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة))[(٢)].

ومن هؤلاء الأنبياء المؤيدين بالآيات شعيب عليه السلام وهذا ما ذهب إليه جمهور المفسرين[(٣)]، خلافًا للفرَّاء الذي ذهب إلى أنه لم تكن له آية إلا النبوة. ويُردُّ عليه بالحديث المتقدم ذكره؛ ولأنه من المحال أن يبعث نبيًا دون أن يُصدِّق دعواه ويؤيد نبوته بآيةٍ من الآيات.

وهذا ما استند إليه الرسعني في نقده لقول الفرَّاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٤]، حيث قال: «قال الفرَّاء[(٤)]: لم تكن له آية إلا النبوة. وليس هذا القول بشيء؛ لأنه يستلزم إيجاب التصديق والانقياد إلى دعوى

---

(١) انظر: رموز الكنوز (١/٥١٥-٥١٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ص(٧١٤)، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل القرآن، وأول ما نزل، حديث رقم:(٤٩٨١).

(٣) انظر: جامع البيان (١٠/٣١١)، والمحرر الوجيز (٣/٦١٠)، ورموز الكنوز (١/١٩٣)، وأنوار التنزيل (١/٥٥٧)، والبحر المحيط (٤/٣٣٩)، وتفسير القرآن العظيم (٣/٤٤٧).

(٤) انظر: معاني القرآن (١/٣٨٥).

النبوة من غير بينة أو شاهد بصحة الدعوى. ولأن ذلك يفضي إلى التباس الحق بالباطل. ولأنه يفضي إلى محال، وما يفضي إلى المحال محال»[١].

السابع عشر: نقد القول لشذوذه

من قواعد التفسير والترجيح: أنه يجب حمل كلام الله تعالى على المعروف من كلام العرب دون الشاذ والضعيف والمنكر[٢]، وهذا ما نصَّ عليه عدد من المفسرين، ومنهم: ابن جرير[٣]، والنحاس[٤]، وهو ما اعتمده الرسعني في رده على من أراد بالأكثر الكل، وذلك عند تفسير قوله تعالى:﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا...﴾ [يونس:٣٦]، حيث قال: «قال الثعلبي[٥] والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي[٦] وكثير من العلماء: المراد بالأكثر: الكل، وقالوا: المعنى: وما يتبعون إلا الظن في قولهم أنها آلهة. والقولان بعيدان، فإن إطلاق الأكثر على الكل في غاية الشذوذ إن ثبت جواز استعماله»[٧].

الثامن عشر: نقد القول لمخالفة العقل

وهو أحد الأسس التي استند عليها الرسعني في رده على الأقوال الباطلة، ومثال ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤]، حيث قال بعد أن ذكر الأقوال في معنى الآية: «والذي عليه جمهور أهل المعاني والنظر الصحيح: أن البرهان الذي رآه زواجر

---

(١) انظر: رموز الكنوز (١/١٩٣).

(٢) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٢/٣٦٩).

(٣) انظر: جامع البيان (٤/١٥٣).

(٤) انظر: إعراب القرآن (٥/١٣٢).

(٥) انظر: الكشف والبيان (١٤/٢١٤).

(٦) انظر: زاد المسير (٤/٣١).

(٧) انظر: رموز الكنوز (٣/٤٦).

العقل والدين والحجج المأخوذة على المكلفين من اجتناب المحارم. وقد نقلوا في تفسير البرهان أقوالاً يقطع العقل بفسادها: منها: أنه بدت بينهما كفٌّ ليس لها عضد ولا معصم، وفيها مكتوب: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:٣٢]، فقام هاربًا وقامت، فلما ذهب عنهما الروع عادا، فلمَّا قعدا إذا بكفٍّ قد بدت فيما بينهما فيها مكتوب:﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١]، فقاما ثم عادا، فقال الله تعالى لجبريل: أدرك عبدي قبل أن يصيب الخطيئة، فانحطّ جبريل عاضًّا على كفه أو أصبعه يقول: أتعمل عمل السفهاء وأنت مكتوب عند الله في الأنبياء؟!... إلى أن قال: وهذه الوجوه وأمثالها لا تثبت على محك النقل ولا عند حاكم العقل، وإنما هي مما يروج بها القصَّاص مجالسهم ويجتلبون بها عقول العامة، وليست من الصحة والتحقيق في شيء»[(١)].

التاسع عشر: نقد القول للخطأ في النسبة

من الأسس التي استند إليها الرسعني في نقده: الخطأ في نسبة القراءة، ومثاله: ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل:١٢] : «قال الواحدي[(٢)]: قرأ حفص:((مسخراتٌ)) بالرفع

(١) انظر: المصدر السابق (٣/٣١٣-٣١٤).

(٢) انظر: الوسيط (٣/٥٨).

وحدها[١]، وجعلها خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: هي مسخرات. وهذا سهو، فإن حفصًا قرأ:((والنجومُ)) بالرفع على الابتداء، ((مسخرات)) خبره»[٢].

العشرون: نقد القول لاستشهاده بحديث ضعيف الإسناد

مثاله: ما جاء عند تفسير قوله تعالى:﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ [النحل:١٠٥]، حيث قال: «وقد روى الثعلبي[٣] والواحدي[٤] بإسنادهما عن يعلى بن الأشدق، عن عبدالله بن جراد قال: «قلت: يا رسول الله! المؤمن يزني؟ قال: قد يكون ذلك. قال: قلت: يا رسول الله! المؤمن يسرق؟ قال: قد يكون ذلك، قال: قلت: يا رسول الله! المؤمن يكذب؟ قال: لا، ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾. وقلت: وهذا الحديث لا يصح. قال ابن عدي الحافظ: يعلى بن الأشدق وعمه عبد الله بن جراد غير معروفين، وعبدالله بن جراد لا تثبت صحبته»[٥].

الحادي والعشرون: نقد القول للمفاضلة بين القراءات

من القواعد المقررة عند أهل العلم: أن القراءة القرآنية إذا ثبتت فلا يجوز ردها أو رد معناها[٦]، خلافًا لصنيع بعض المفسرين والمُعربين الذين ردوا بعض القراءات الثابتة بحُجَّة مخالفة أحد القواعد النحوية أو الوجوه الإعرابية، وهذا ما أكدَّ على خطأه غير واحد من

---

(١) والصحيح أن حفصًا قرأ قوله تعالى:﴿وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۭ﴾ بالرفع فيهما، وهذا ما عليه عامة أهل العلم. انظر: المحرر الوجيز (٣٣٥/٥)، وزاد المسير (٤٣٤/٤)، وأنوار التنزيل (٢٥٥/٢)، والبحر المحيط (٤٦٥/٥)، والنشر في القراءات العشر (٣٠٣/٢).

(٢) انظر: رموز الكنوز (١٣/٤).

(٣) انظر: الكشف والبيان (١٣٣/١٦).

(٤) انظر: الوسيط (٨٥/٣).

(٥) انظر: رموز الكنوز (٩٤/٤-٩٥).

(٦) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (٨٩/١).

أهل العلم، من ذلك: ما قاله أبو عمرو الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[(١)].

وقد ردَّ الرسعني على الزجاج مفاضلته بين القراءات الثابتة، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ : « ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى ما تقدم ذكره مما نهي عنه. قال صاحب الكشاف[(٢)]: إن قلتَ: كيف قال:((سَيِّئَةً)) مع قوله: «مكروهًا»؟ قلتُ: السيئة في حكم الأسماء بمنزلة الذنب، والاسم زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيثه. وقرأ أهل الكوفة وابن عامر:((سيِّئُهُ)) مضافًا غير منون. واختاره الزجاج فقال[(٣)]: كان أبو عمرو لا يقرأ: ((سَيِّئُهُ))، وهذا غلط؛ لأن في هذه الأقاصيص سيئًا وغير سيء، وذلك أن فيها: ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۝٢٣ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾، وفيها: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾، وفيها: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ﴾، وفيها: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾. قال: ففيما جرى في هذه الآيات والأخبار سيء وحسن، فسيئُهُ أحسن من سيئة.قلتُ: ومن العجب قول الزجاج: هذا غلط، وهي قراءة أهل الحجاز وأهل البصرة بناء على ما ذكره من التعليل، مع أنه يعلم وجه القراءة وصحة تعليلها، وأن الإشارة بقوله: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ﴾ إلى ما تقدم ذكره مما نهى الله عنه»[(٤)].

---

(١) انظر: الإتقان (٢/٤٩٤). وينظر: النشر في القراءات العشر (١/٩).

(٢) انظر: الكشاف (٣/٥٢٠).

(٣) انظر: معاني القرآن (٣/٢٤٠).

(٤) انظر: رموز الكنوز (٤/١٧٠-١٧١).

الثاني والعشرون: نقد القول لِمَا فيه من نسبة الأئمة إلى تقرير الخطأ في القرآن

مثاله: ما جاء عند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ [طه:٦٣]، ورده على ما رُوي عن الإمام المقرئ أبي عمرو من تخطئته لقراءة (إنّ هذان لساحران) بالتخفيف، وأن الصحيح قراءاتها بالتشديد على ما تقتضيه قواعد اللغة العربية، حيث قال: «وقد روي عن أبي عمرو أنه قال: هذا الحرف غلط من الكاتب. وفي هذا بعد؛ لِمَا فيه من نسبة الأئمة والأمة إلى تقرير الخطأ في الكتاب العزيز»[(١)]

الثالث والعشرون: نقد القول لعدم موافقة خصائص السورة

تتسم السور المكية بسمات وخصائص تميزها عن السور المدنية، وهذا جانب مهم ينبغي على المفسر أن يُعنى به، وهو أحد الأسس التي استند إليها الرسعني في رده على من قال بأن سورة محمد مكية، خلافًا لِمَا عليه عامة المفسرين، قال الرسعني: «وهي مدنية في قول ابن عباس وأكثر المفسرين...، وقال الضحاك والسدي: هي مكية. وليس بشيء؛ لأنك إذا تصفحت آياتها وجدتها مفسدة لهذا القول شاهدة ببطلانه، وغير ممتنع أن تشتمل على آيات مكية، لكن إطلاق القول بنزولها كلها بمكة خطأ»[(٢)].

الرابع والعشرون: نقد القول لعدم وجاهته

مثاله: ما جاء عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ قَدۡ يَئِسُواْ مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلۡكُفَّارُ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡقُبُورِ﴾ [الممتحنة:١٣] بقوله: «فإن قيل: ما تقول في قول الثعلبي[(٣)]: كما يئس الكفار من أصحاب القبور أن

(١) انظر: المصدر السابق (٥٢٧/٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٠٦/٨).

(٣) انظر: الكشف والبيان (٣٣٣/٢٦).

يرجعوا إليهم؟ قلتُ: ليس بمستقيم؛ لأن المؤمنين والكفار مشتركون في اليأس من رجوع أصحاب القبور إليهم[١]، فيكون الاقتصار على ذكر الكفار عديم التأثير»[٢].

المبحث الثاني: مجالات النقد عند الرسعني

تنوعت المجالات التي تناولها الرسعني بالنقد في ثنايا تفسيره، وهذا التنوع يُبيِّن غزارة علمه وسعة اطلاعه على مؤلفات أهل العلم وحسن إفادته منها، وفيما يلي عرض لهذه المجالات التي تطرق لها في تفسيره، وهي كالآتي:

أولاً: ما يتعلق بالقرآن الكريم:

أ- نقد القول لمخالفة دلالة السياق، وذلك من خلال الأسباب التالية:

١- نقد القول لمخالفة الموضوع[٣].

٢- نقد القول لمخالفة مرجع الضمير[٤].

٣- نقد القول لمخالفة سياق ولحاق الآية[٥].

ب- نقد القول لمخالفة ظاهر القرآن[٦].

ج- نقد القول لمخالفة دلالة آية أخرى[٧].

د- نقد القول لصرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز[٨].

---

(١) الراجح في معنى الآية: كما يئس من مات من الكفار من ثواب الآخرة، وهذا ما ذهب إليه عدد من المفسرين، منهم: ابن جرير في جامع البيان (٢٢/٦٠٥)، والبغوي في معالم التنزيل (٨/١٠٣)، وابن عطية في المحرر الوجيز (٨/٢٩٠)؛ وعِلَّة ذلك كما قال ابن جرير والرسعني: أن المؤمنين والكفار مشتركون في اليأس من رجوع أصحاب القبور إليهم، فلا وجه لتخصيص الكفار بذلك.

(٢) انظر: رموز الكنوز (٧/٢٤٤-٢٤٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٦/١٢٠). وينظر: (٦/٣٤٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣/٥٠٧-٥٠٨). وينظر: (٨/٦٨٧).

(٥) انظر: المصدر السابق (٧/٧٤، ١٣٠، ٢٨٣).

(٦) انظر: المصدر السابق (١/١٧٣-١٧٤). وينظر: (١/٣٥٠)، (٢/٢٢٤، ٢٦٢)،

(٧) انظر: المصدر السابق (٤/٢٩٢-٢٩٣). وينظر: (٣/٤٢١)، (٤/٥٣٦)، (٧/١٥٩)، والجزء المفقود ص(٣٥٢).

(٨) انظر: المصدر السابق (٣/٣٥٣).

هـ- نقد القول لمخالفة تاريخ النزول[١].

و- نقد القول لمخالفة سبب النزول[٢].

ز- نقد القول لمفاضلته بين القراءات[٣].

ح- نقد القول لما فيه من نسبة الأئمة إلى تقرير الخطأ في القرآن الكريم[٤].

ثانيًا: ما يتعلق بالسنة النبوية:

أ- نقد القول لمخالفة الحديث الصحيح[٥].

ب- نقد القول لعدم استناده إلى حديث مرفوع إلى النبي ﷺ[٦].

ج- نقد القول لاستشهاده بحديث ضعيف الإسناد[٧].

ثالثًا: ما يتعلق بمخالفة الإجماع وجمهور المفسرين:

أ- نقد القول لمخالفة الإجماع[٨].

ب- نقد القول لمخالفة جمهور المفسرين[٩].

رابعًا: ما يتعلق بمخالفة عقيدة أهل السنة والجماعة:

أ- نقد القول لقدحه في عصمة الأنبياء[١٠].

---

(١) انظر: المصدر السابق (١٠٦/٢). وينظر: (٢٤٤/٧-٢٤٥)، (٢٢٩/٨، ٥٩٤)، الجزء المفقود ص(٥٧٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٥١٥/١-٥١٦).

(٣) انظر: رموز الكنوز (١٧٠/٤-١٧١).

(٤) انظر: المصدر السابق (٥٢٧/٤).

(٥) انظر: المصدر السابق (١٦٠/١). وينظر: (٣٥٠/١، ٦٢٨)، (٥٦٨/٢، ٦١٦)، (٣٧/٣)، (٣١٦/٤)، (٥١٠/٧)، (١٠٠/٨).

(٦) انظر: : المصدر السابق (١٤٨/٢). وينظر: (٢٩٩/٣).

(٧) انظر: المصدر السابق (٩٤/٤-٩٥).

(٨) انظر: المصدر السابق (٤٥٤/١). وينظر: (٥٢٢/١-٥٢٣)، (١٤٨/٢)، (٢٤٠/٣، ٣١٢)، (٤٥٩/٥)، (١٥٩/٧)، (٥٩٤/٨، ٦٥٦).

(٩) انظر: المصدر السابق (٥٧/٤-٥٨). وينظر: (٤٩٣/٤)، (٤٨٩/٥)، (١٥٩/٧).

(١٠) انظر: المصدر السابق (١٧١/١). وينظر: (٤٣١/٣).

ب- نقد القول لقدحه في مقام النبوة[١].

ج- نقد قول المعتزلة باستحالة رؤية الله عزَّ وجل[٢].

خامسًا: ما يتعلق بالنسخ:

أ- نقد القول بالنسخ لمخالفة دلالة السياق[٣].

ب- نقد القول بالنسخ لأن الآية من باب الأخبار، والأخبار لا تنسخ[٤].

ج- نقد القول بالنسخ لأن الآية من العام المراد به الخصوص[٥].

د- نقد القول بالنسخ لإمكانية الجمع بين الآيتين[٦].

هـ- نقد القول بالنسخ لأن الآية من قبيل التخصيص[٧].

سادسًا: ما يتعلق باللغة العربية:

- نقد القول لمخالفة دلالة الصيغة الصرفية[٨].

سابعًا: ما يتعلق بمخالفة العقل والعادة:

أ- نقد القول لمخالفة العقل[٩].

ب- نقد القول لمخالفة العادة[١٠].

* * * *

(١) انظر: المصدر السابق (٢/٥٠٧-٥٠٨). وينظر: (٦/١٤٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/٢٤٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٥٤٨). وينظر: (٣/١٠٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣/١٣٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (٧/٥٢).

(٦) انظر: رموز الكنوز (٧/٤٩٤).

(٧) انظر: المصدر السابق (٨/٩٥). وينظر: الجزء المفقود ص(٥٩٢).

(٨) انظر: المصدر السابق (٤/٤٣١). وينظر: (٧/٤١٤، ٦١٥-٦١٦).

(٩) انظر: المصدر السابق (٣/٣١٣-٣١٤). وينظر: (١/١٩٣).

(١٠) انظر: المصدر السابق (٣/٣٥٩). وينظر: (٨/٧٦٣).

الخاتمــة

وبعد هذا العرض الموجز لمعالم المنهج النقدي في تفسير الإمام الرسعني يحسن أن أذكر في خاتمته أهم نتائج البحث وتوصياته.

النتائج:

أولاً: أن النقد علم له أصوله وضوابطه وأساليبه، وهو يحتاج من الباحثين إلى دقة وصبر، وحسن فهم لمناهج وأقوال من يتوجه إليهم النقد؛ حتى يكون النقد بنَّاءً وإيجابيًا، وملتزمًا بالأسس والمقومات العلمية.

ثانيًا: أفاد الرسعني في تفسيره من عدد من المصادر المتنوعة، إلاَّ أنه لم يكن مجرد ناقل عن غيره دون تمحيص ونقد، بل كان له تعقبات واختيارات واستنباطات تدل على تمكنه ورسوخه العلمي؛ وهذا ما جعل كتابه أحد المراجع المهمة في علم التفسير.

ثالثًا: تميز الرسعني بعددٍ من السِمات التي كان لها دورها المؤثر في تكوين شخصيته الناقدة.

رابعًا: تباين أسلوب الرسعني في نقده فتارةً ينقد القول ويعزوه لقائله دون أن يُبيَّن مستنده في النقد وهذا هو الأسلوب الغالب عليه، وتارة ينقد القول ويعزوه لقائله مع بيانه لمستنده في النقد، وهذا الأسلوب أقل من سابقه.

خامسًا: استعمل الرسعني في نقده للأقوال صيغًا متعددة بلغت أربعة وعشرين صيغة، وكان أكثرها استعمالاً وصفه للقول المنتقد بالبعيد، وذلك في ثلاثة وعشرين موضعًا من تفسيره.

سادسًا: تعقب الإمام الرسعني بالنقد عددًا من أهل العلم إلاَّ أن أكثر من تعقبه وناقشه الزمخشري وقد انتقده في ثمانية عشرة موضعًا، فالماوردي في تسعة مواضع، فالضحاك بن مزاحم، ومقاتل بن سليمان، والواحدي في سبعة مواضع.

سابعًا: تعددت الأسس التي استند إليها الرسعني في نقده، وكان الغاية من تطبيقها وحسن توظيفها تحرير الأقوال لتمييز المقبول من المردود، وهذا مسلك أهل التحرير والتحقيق، وهو السبيل الذي ينبغي أن يسلكه الباحثون.

ثامنًا: تنوعت مجالات النقد التي تناولها الرسعني في ثنايا تفسيره، وقد أظهر هذا التنوع غزارة علمه ودقة فهمه وشموليته في النقد.

تاسعًا: إن دراسة مجالات النقد والنظر فيها بنظرة فاحصة ومتأملة يُكسب الباحث معرفة بالجوانب التي لها صلة بعلم التفسير، ويرشده إلى طرائق أهل العلم في نقدهم للأقوال المخالفة أو المرجوحة من خلال الوقوف على الأسس العلمية التي استندوا إليها في نقدهم.

التوصيات:

١- يوصي الباحث طلاب العلم بأهمية العناية بتفسير الرسعني، فهو تفسير قيِّم ومحرَّر، وحافل بالفوائد والفرائد.

٢- توجيه الباحثين المتخصصين إلى التأمل في معالم المنهج النقدي في التفسير من خلال الاطلاع على مؤلفات أئمة التفسير المحققين، فهو باب من أهم أبواب أصول التفسير التي لها ضوابطها وأسسها، ولا يزال بحاجة إلى إعطاءه مزيدًا من البحث والدراسة.

٣- دراسة توجيه القراءات في تفسير الرسعني.

٤- دراسة توجيه أقوال المفسرين عند الرسعني.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * * *

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط٤، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

٣- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت٥٤٣هـ)، خرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ.

٥- الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ٢٠٠٢م.

٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل= تفسير البيضاوي، لأبي الخير عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت٦٩١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١

٧- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٨- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٩- تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد الشهير بابن جزي الغرناطي (ت٧٤١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

١١- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٢- تفسير القرآن، لأبي المظفر منصور بن محمد التميمي المعروف بالسمعاني (ت٤٨٩هـ)، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٣- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب = تفسير الرازي، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٤- تفسير مقاتل بن سليمان، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي (ت١٥٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبدالله شحاته، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٥- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عمر بن عبدالبر النَّمَري القُرْطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٧- الجامع لأحكام القرآن والمُبَيِّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

١٨- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق.

١٩- الذيل على طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن المعروف بابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٢٠- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، الجزء المفقود، لعز الدين عبدالرازق بن رزق الله الرسعني (ت٦٦١هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

٢١- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، لعز الدين عبدالرازق بن رزق الله الرسعني (ت٦٦١هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٢٢- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٢٣- سير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد العَكبري الحنبلي المعروف بابن العماد (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق وتعليق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٥- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٦- طبقات المفسرين، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبه، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

٢٧- طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن علي الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٨- طبقات المفسرين، لمحمد بن أحمد الأدنَه وي، تحقيق: د. سليمان صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٩- العِبَر في خَبَرِ من غَبَر، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دارالكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٠- غاية النهاية في طبقات القُرَّاء، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٣١- قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٣٢- الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود و علي محمد معوَّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٣٣- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار التفسير، جدة، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

٣٤- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٥م.

٣٥- مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحرَّاني (ت٧٢٨هـ)، دار الوفاء، المنصورة، ط٣، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٦- المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي و علي ناصف.

٣٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق وتعليق: السيد عبدالعال إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢

٣٨- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبدالقادر بن بدران الدمشقي (ت١٣٤٦هـ)، صححه وقدَّم له وعلَّق عليه: د. عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.

٣٩- المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. حمزه بن زهير حافظ.

٤٠- معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبدالله النمر و عثمان جمعة ضميرية و سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ط ١٤١٢هـ.

٤١- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الشهير بالزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، دار عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤٢- معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٤٣- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٤٤- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللَّخمي الغرناطي المالكي (ت٧٩٠هـ)، علَّق عليه وخرَّج أحاديثه: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الخبر، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٤٥- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عزَّ وجل واختلاف العلماء في ذلك، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحَّاس (ت٣٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. سليمان بن إبراهيم اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

٤٦- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧- النكت والعيون= تفسير الماوردي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت٤٥٠هـ)، راجعه وعلَّق عليه: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٤٨- الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق مجموعة من الباحثين، من إصدارات جامعة الشارقة.

٤٩- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٥٠- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.